



## العجز يصل لـ40 تريليون دينار وقانون الاقتراض منقذ المالية النيابية تتلقى إشارات بتعذر تقديم موازنة 2020

المهمة الذي سيقدم دعماً للحكومة، فضلاً عن مطالب البرلمان لتقديم الورقة الإصلاحية الاقتصادية".

واشترطت اللجنة المالية البرلمانية إرسال مشروع قانون الإصلاح الاقتصادي من قبل الحكومة في فترة لا تتجاوز الـ ٦٠ يوماً، مقابل تمرير قانون الاقتراض المحلي والخارجي لسد العجز المالي لعام ٢٠٢٠.

وأجرت المالية النيابية تعديلات على القانون تقيد حجم الاقتراض الخارجي بـ (٥) مليارات دولار، والداخلي بـ (١٥) تريليون دينار، واشترط أن تكون نسبة فوائد لهذه القروض لا تتعدى الفوائد المعتمدة دولياً، وأن تلت أموال القرض تذهب للاستثمار.

إلى ذلك، يقول عضو اللجنة المالية عبد الهادي السعداوي إن "مشروع قانون الموازنة يحتاج إلى دراسة لفترة معينة قبل التصويت عليه وإرساله إلى البرلمان".

ويضيف السعداوي، نحن "على أبواب شهر تموز ويفترض إعداد مشروع قانون الموازنة لسنة ٢٠٢١ وإرسالها إلى البرلمان، وليس مشروع موازنة ٢٠٢٠".

ويبين السعداوي، أنه "من المحتمل أن تبدأ وزارة المالية بشهر تموز بإعداد مسودة قانون الموازنة لسنة ٢٠٢١، وقبل ٣ أيام قال عضو اللجنة النائب جمال كوجر إن "اللجنة المالية النيابية تعمل على إعداد خطة عمل جديدة لمعالجة الأزمة المالية في البلاد من خلال إعادة هيكلة مشروع قانون الموازنة العامة ٢٠٢٠ وإرسالها إلى مجلس النواب ومراجعتها بشكل جيد مع تقليل الفقرات الضرورية".

وأضاف أن "خطة العمل تتضمن أيضاً تحديد موارد الدولة الأخرى وتشخيص الخلل ومراجعة العقود التي أبرمتها الوزارات، منها جولات التراخيص في وزارة النفط وعقد التسليح للوزارتين الداخلية والدفاع"، مبيناً أن "العراق يحتاج إلى موازنة مناسبة للظرف الاقتصادي والصحي الذي يمر به البلد، مع التأكيد على تأمين دفع رواتب الموظفين وتهئية الظروف لاجراء الانتخابات".

وأوضح أن "هناك حديثاً عن طلب الحكومة العراقية تأجيل تسديد الديون والقروض الخارجية في ظل أزمة النفط العالمية".



وزير المالية خلال حضوره في البرلمان

**كشفت اللجنة المالية في مجلس النواب أن العجز المالي لعام ٢٠٢٠ بلغ أكثر من أربعين تريليون دينار، لافتة إلى أن الحكومة لا ترغب بإرسال مسودة مشروع قانون الموازنة الاتحادية للعام الحالي للبرلمان بسبب تفاقم العجز. وستعتمد حكومة مصطفى الكاظمي وفقاً لأعضاء في اللجنة المالية النيابية على موازونات شهرية لصرف المستحقات التشغيلية، مبينين أن وزارة المالية بحاجة إلى اقتراض (٣٠) تريليون دينار لتأمين رواتب الموظفين والمتقاعدين والرعاية الاجتماعية للأشهر المتبقية من السنة الحالية.**

□ بغداد / المدى

موازنة "مرحلية" خالية وللمرة الأولى في تاريخ العراق من الموازنة الاستثمارية وستكون مقتصرة على التشغيلية فقط لتتمكن من تأمين الرواتب للأشهر الستة المقبلة. بدوره، يستبعد عضو آخر في اللجنة المالية النيابية إرسال الحكومة لقانون الموازنة الاتحادية إلى مجلس النواب بسبب المشاكل الاقتصادية والعجز الكبير الذي قال انه يقدر بأكثر من (٥٠) تريليون دينار، كاشفاً أن الحكومة تحتاج إلى اقتراض أكثر من (٣٠) تريليون دينار لتأمين الرواتب للمهنة أشهر المتبقية.

ويبين شروان ميرزا، النائب عن اللجنة البرلمانية في تصريح لـ(المدى) أن "قانون الاقتراض المحلي والخارجي من القوانين

الحالي، ولم تقر حكومة عادل عبد المهدي السابقة قانون الموازنة الاتحادية للعام الجاري نتيجة أزمة الاحتجاجات التي اجتاحت البلاد منذ تشرين الأول الماضي والتي أجبرته على تقديم استقالته في شهر كانون الأول.

ويعلق قنود وهو النائب عن كتل الفتح البرلمانية على قرار مجلس النواب إلزام الحكومة بإرسال قانون الموازنة في نهاية شهر حزيران قائلاً "هذا القرار غير ملزم للحكومة"، لافتاً إلى أن "اللجنة المالية النيابية بدأت تشعر بعدم وجود رغبة لدى الحكومة بإرسال مشروع قانون الموازنة العامة بسبب العجز الموجود".

واستبعد وزير المالية علي عبد

قابلة للتأجيل، وبالتالي يمكن أن يخض العجز إلى (٣٥) تريليون".

ويشأن إرسال مسودة مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠٢٠ إلى البرلمان قبل نهاية شهر حزيران الجاري يقول النائب الشبكي إن "كل المؤشرات تدل على عدم وجود موازنة للعام الحالي"، عازياً سبب ذلك إلى أن "الفترة المتبقية من السنة المالية لا تتجاوز الخمسة أشهر (تنتهي في ٣١ كانون الأول) فضلاً عن أن المبالغ المصروفة معروفة لدينا وكذلك الواردات وأوجه الصرف أيضاً واضحة ومعلومة".

وصوت مجلس النواب في بداية شهر حزيران الجاري على صيغة قرار يلزم الحكومة بتقديم الموازنة الاتحادية للعام ٢٠٢٠ نهاية الشهر

المؤسسات المالية، ووضع خطط تمويل لمشاريع الإعمار والتنمية والاستثمار، وموارد وآليات التمويل من خارج الإنفاق الحكومي. ويشير النائب قنود إلى أن "الاجتماع ركز أيضاً على كيفية البحث عن إصلاحات آنية واقتصادية من أجل تقليل العجز المتوقع"، لافتاً إلى أن احد "الخيارات الحكومية المطروحة من أجل تجاوز الأزمة المالية الراهنة هو زيادة سعر صرف العملة".

ويوضح أن "احتساب وتقدير العجز المالي بـ ٤٠ تريليون دينار جاء بناء على أساس أرقام واردات العراق الشهرية والمتضمنة النفط ومصادر أخرى مقسمة على سنة كاملة"، لافتاً إلى أن "من ضمن العجز المالي خمسة تريليون دينار ديون داخلية

ويقول حنين قنود، عضو اللجنة المالية في مجلس النواب لـ(المدى) إن لجنته "استضافت وزير المالية علي عبد الأمير علاوي السبت لمناقشة الأزمة المالية وقانون المفترض، والواردات الشهرية وتعظيمها".

وتكشف أن "العجز المالي التخميني لعام ٢٠٢٠ سيكون ٤٠ تريليون دينار عراقي، بحسب المعطيات التي ذكرها الوزير.

وكان مجلس الوزراء قد قرر في وقت سابق تشكيل خلية الطوارئ للإصلاح المالي لتوفير السيولة المالية واتخاذ القرارات الخاصة بالإصلاح المالي من خلال ترشيح الإنفاق وتعظيم الموارد وإصلاح

## بارزاني يلتقي الحكيم والعامري والمالكي خلال زيارته بغداد



وادانة القصف العسكري لمدن إقليم كردستان". وعقب لقائه بالحكيم، التقى رئيس إقليم كردستان، رئيس تحالف الفتح هادي العامري. وقال تحالف الفتح في بيان تلقته (المدى) انه جرى خلال اللقاء مناقشة العديد من الملفات أبرزها دعم قرار البرلمان القاضي بإخراج القوات الأجنبية من البلاد وضرورة توحيد مواقف القوى السياسية في حماية السيادة الوطنية والدفاع عنها.

وتابع "كنا تم بحث الانتهاكات التركية المتكررة للسيادة الوطنية والتوغل العسكري في مناطق شمالي العراق"، مشيراً إلى انه "تمت مناقشة عدد من مشاريع القوانين وأهمها قانون الانتخابات والدفع نحو اكتمال التصويت عليه في مجلس النواب كونه العامل الأساسي لاجراء الانتخابات المبكرة". كما اجتمع برئيس تحالف دولة القانون نوري المالكي.

التقى رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني في اليوم الثاني من زيارته بغداد عدة شخصيات سياسية أبرزهم زعيم تحالف الفتح هادي العامري، ورئيس تيار الحكمة عمار الحكيم. وكان بارزاني قد وصل إلى بغداد يوم السبت والتقى الرئيسات الثلاث. وقال مكتب بارزاني إن الأخير "التقى رئيس تيار الحكمة عمار الحكيم".

وقال الحكيم في بيان لمكتبه، ان الطرفين "بحثا مستجدات الأوضاع في العراق والمنطقة وأهمية تنسيق المواقف وتوحيد الرؤى لمواجهة التحديات". وأضاف الحكيم "ناقشنا أيضاً المشاكل العالقة بين بغداد واربيل واتفقنا على اعتماد الحوار والاحتكام إلى الدستور منهجاً في القضاء عليها". وتابع: "شددنا على حفظ سيادة العراق

وحول مجالات الرد التي من الممكن أن يتبناها العراق، قال الركابي: "هناك مجالات أخرى ممكن تستخدم من الحكومة العراقية وهي أوراق قوية مثل تقديم شكوى لمجلس الأمن الدولي أو جامعة الدول العربية أو الأمم المتحدة". وحذر الركابي من "الخارطة التركية الجديدة". وقال إن التوغل التركي في شمالي العراق وصل إلى مرحلة غير مسبوقة لدرجة أن دورياته العسكرية في شوارع دهوك وزيارة وزير دفاعها لقواته على الأراضي العراقية ما هي الا تحدي كبير.

ونكر عضو لجنة الامن والدفاع بالانفاق التركي السابق مع صدام حسين لافتاً إلى أن "الاتفاق يسمح بدخول القوات التركية الأراضي العراقية لعدة كيلومترات". وأكد أن "النظام (السابق) انتهى والآن هناك وضع مختلف في العراق"، داعياً حكومة تركيا إلى "التفكير ملياً بما تفعله وما تقوم به الآن". بدوره شدد عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، كريم عليوي، على ضرورة "تحرك الحكومة العراقية باتجاه مجلس الأمن الدولي لإيقاف تلك الانتهاكات ومراجعة الاتفاقيات المبرمة بين الجانبين بالإضافة إلى التلويح بقطع التعامل التجاري والاقتصادي من أجل الضغط على أنقرة للترجع عن تلك الانتهاكات".

وأجرى وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، وقادة الجيش، أمس، زيارة لمركز إدارة عمليات "مخرب النمر" المستمرة شمالي العراق.

## نواب يدعون لاستخدام ورقتي مجلس الأمن والتبادل التجاري لإرضاء أنقرة لجنة الأمن؛ المواجهة العسكرية مع القوات التركية بعد الخيارات

التي ذلك حذر برلمانيون من التوغل التركي دون وجود تنسيق مع الحكومة العراقية في بغداد، مبيناً أن "الوزارة ركزت في وثيقة الاحتجاج شديدة اللهجة على ضرورة الاحتكام إلى القوانين الدولية والمواثيق والأعراف الدبلوماسية الدولية المعنية بهذا الصدد، ومراعاة حق العراق والاعتماد على الحلول ذات الطابع السياسي والدبلوماسي بهذا الشأن".

ولفت المتحدث باسم الخارجية إلى أن "العراق يسعى إلى التنسيق والتواصل وبناء مسارات التعامل المشترك وكل ما من شأنه تعزيز الأمن في الشريط الحدودي المتصل مع جيرانه".

أن تواجه بأعمال عسكرية أحادية الجانب،

□ بغداد / المدى

تواصل القوات التركية توغلاً في الأراضي العراقية بحجة ملاحقة حزب العمال الكردستاني، رغم اعتراض حكومتي بغداد واربيل.

وأكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الاتحادية أحمد الصحاف، أمس الأحد، أن الوزارة ركزت في وثيقة الاحتجاج شديدة اللهجة التي سلمت للسفير التركي على ضرورة الاحتكام إلى القوانين والأعراف الدبلوماسية الدولية.

وقال الصحاف إن "وزارة الخارجية استندت السفير السفير التركي لدى بغداد إلى مقرها، وسلمته مذكرة احتجاج شديدة اللهجة (هي الثانية خلال أيام)، وأعربت فيها عن التأكيد على موقف العراق الثابت والمبدئي في حقه للدفاع عن سيادته ووحدة أراضيه، وكذلك إمكانية الطلب من مجلس الأمن والمنظمات الدولية والحشد الدولي في الوقوف لمنصرة العراق".

وأشار إلى أن "العراق يستند في حقه على المبدأ الدستوري الذي ينص على أن لا تستخدم أراضيه مقراً أو ممراً لإلحاق الضرر والأذى لأي من دول الجوار"، مبيناً أنه "على وفق هذا المبدأ يتطلب من الجانبين العراقي والتركي اللجوء إلى الاحتكام الدائم للحوار واستخدام التنسيق لتكريس العلاقات التاريخية بين البلدين". وتابع الصحاف، أن "التحديات لا يمكن





## داعش يهاجم مكيشيفة بـ "سيناريو مكرر" وفرقة صغيرة تسلس عبر دجلة وأستهدف قوة من الحشد متمركزة في المنطقة

□ بغداد / المدى

على الرغم من تراجع هجمات تنظيم داعش في الاسابيع الثلاثة الماضية، الا ان التنظيم مازال يراقب التكتلات العسكرية، بحثا عن فرص مناسبة للهجوم.

بالمقابل تكرر بعض القطعات الامنية في مناطق تعتبر ساخنة، نفس الاخطاء السابقة، حيث تراخت قبضتها مع تناقص الهجمات، ما عرضها للخطر مرة اخرى.

الحكومة في وقت سابق اكدت ان "داعش" لم يعد يشكل خطراً على العراق كما كان في السابق، وأن خلاياه "شبه منتهية" و"لم تعد قادرة على تهديد مدننا ومواطنينا".

واطلق رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي، مطلع حزيران الحالي، الحملة العسكرية الثانية، منذ توليه المنصب قبل اقل من شهرين، لملاحقة بقايا التنظيم في مناطق شمال بغداد.

وهذه العملية هي الرابعة منذ بداية عام ٢٠٢٠، التي تستهدف فلول التنظيم التي تسربت من عمليات التحرير منذ اكثر من عامين، وانتشرت في عدة مناطق.

ويتوزع داعش في صحراء الانبار، وغرب وجنوب الموصل، وجنوب غربي كركوك، وغربي وشرقي صلاح الدين، وشمالي وشرقي ديالى، وبعض اطراف بغداد الغربية.

ولا تحسم العمليات العسكرية المتعددة وجود التنظيم بشكل نهائي، الا انها وبحسب مسؤولين، ستكون مفيدة على المدى البعيد إذ استمرت بشكل دوري. وصل عدد العمليات العسكرية الكبيرة، بعد اعلان تحرير العراق من داعش نهاية ٢٠١٧، الى ١٢ عملية الى جانب عشرات الحملات الصغيرة في حدود بعض المدن.

### داعش ينتظر

مسؤول امني في شمال بغداد، يقول ان تلك العمليات والاستفزاز الامني تسبب في تراجع هجمات داعش بشكل كبير، لكننا نخشى دوما من التراخي الامني مع انخفاض الحوادث". وفي ايار الماضي وصل عدد الهجمات التي نفذها داعش، لنحو ٢٥٠ هجوماً، في واحد من اكثر سلسلة هجمات



قوة عسكرية شمال صلاح الدين.. ارشيف

بين (٤ الى ٥ افراد)، متسللا من نهر دجلة، قبل ان يفتر ويختبئ بعد الهجوم.

وحذر محمد كريم، النائب عن صلاح الدين في حديث لـ(المدى): "من مخطط لتنظيم داعش لإثارة العنف والطائفية". وأكد البغدادي ان "المخطط بدأ منذ نيسان الماضي"، متوقعا انه قد يستهدف بعض المراكز الدينية الحساسة في سامراء.

موجودة على الطرفين، لكن تحدث هذه الهجمات في وقت الغفلة او التراخي". وبحسب تفاصيل الهجوم، ان "داعش" لاحق القوة التابعة للحشد التي هاجمها في ايار الماضي، الى مكانها الجديد. وقالت المصادر ان التنظيم هاجم "المقر البديل" للواء ٣٥ في منطقة الزلاية بأطراف ناحية مكيشيفة، بعد اشتباكات عنيفة مع داعش.

وأكد المسؤول الامني الذي طلب عدم نشر اسمه، ان "داعش هاجم ليلة السبت على الاحد، مكيشيفة مرة اخرى، واستشهد عنصران من الحشد الشعبي، واصيب ٤ آخرون بجروح". وكرر التنظيم، عمليات التسلسل على ضفتي نهر دجلة، التي تقع على اطرافها مكيشيفة، وقضاء الدور في الجهة المقابلة.

ويعرف في البلاد منذ اعلان القضاء على التنظيم نهاية ٢٠١٧. ويكشف المسؤول الامني عن مقتل واصابة ٦ عناصر امنية، جنوب تكريت (مركز محافظ صلاح الدين)، في احدث هجوم للتنظيم على القوات الامنية. وكرر التنظيم هجومه الاخير، بعد نحو شهر من هجوم مشابه نفذه في نفس القاطع (جنوب تكريت)، وصف حينها بـ "الاعنف" منذ اعلان التحرير قبل نحو

### مركز بحثي: الكاظمي يحظى بضعف الدعم الشعبي لسلفه

## معهد واشنطن يقيم الحوار الاستراتيجي: ركز على تقليل الفساد

### ودعم التنسيق الأمني

□ ترجمة / حامد احمد

استضاف معهد واشنطن للدراسات ثلاثة خبراء من الولايات المتحدة والعراق في ندوة نقاش سياسية عبر دائرة تلفزيونية لتقييم انجازات الجولة الاولى من الحوار الاستراتيجي بين بغداد وواشنطن وما يمكن فعله للمضي قدما بإصلاحات حقيقية. الخبير والمحلل العراقي منقذ داغر من معهد واشنطن للدراسات ومدير مؤسسة المستقلة للأبحاث في الشرق الاوسط، قال ان الحوار الاستراتيجي انطلق في وقت تتعرض فيه الحكومة العراقية الجديدة الى ضغوطات داخلية ثقيلة، حيث تواجه مطالب بانهاء الوجود العسكري الاميركي مع تحديات سياسية اخرى متعددة.

ورغم ان رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، ليس لديه كتلة برلمانية تدعم برنامجه الحكومي، فانه قد ظهر بمثابة المرشح المناسب لقيادة العراق نحو نظام سياسي اكثر فاعلية.

واشار المحلل داغر الى ان المعلومات المستخلصة من احداث استطلاع بين العراقيين تبين مدى التأييد الشعبي الذي يحظى به الكاظمي وهو يخوض المفاوضات والحوار مع الجانب الاميركي.

وقال ان ٦٣٪ من الذين استطلعت آراؤهم عبروا عن رضاهم عن ما قام به الكاظمي خلال الشهر الاول من تسلمه للسلطة. هذه النتائج تتعارض مع تلك التي حظي بها سلفه عادل عبد المهدي حيث حصد نسبة ٣٦٪ فقط من تأييد الناس له خلال الشهر الاول من حكمه، بحسب داغر الذي يرى ان هذا يشير الى ثقة الشعب بقدرته على مواجهة التحديات التي يمر بها العراق.

وقال الخبير العراقي ان الحوار

بهذا الخصوص منذ عام ٢٠١٤، مع التركيز على ضرورة تولي الحكومة العراقية مسؤولية توفير الحماية لهذه المهمة.

وتشير الباحثة ليف، الى ان هذا الحدث اعطى رسالة واضحة للشعب العراقي بدعم الولايات المتحدة لاجراء انتخابات والاصلاحات الحكومية. ووفقا لهذا يمكن للجانبين اعتبار الحوار فوزا لكليهما.

مع ذلك فان المسؤولين من كلا الجانبين ما يزالون يتطلعون لزيارة الكاظمي الى واشنطن باسرع وقت ممكن، لان مثل هكذا زيارة قد تدفع كل طرف بما يمكن ان تقدمه، وتساعد ايضا في انطلاق مباحثات مجددا بين الجانبين العسكريين للبلدين نحو مرحلة جديدة.

وما يتعلق بقضية محاربة الفساد، فانه يتوجب على رئيس الوزراء ان يركز على جانب المهنية واعتماد الجانب الرقمي الحاسوبي وتحديث القطاع الصيرفي لغرض

الاستراتيجي بين العراق وواشنطن ركز على سبل يمكن فيها تقليل معدل الفساد في العراق، حيث ان الشعب قد عبر عن امتعاضه ورفضه لهذا الفساد منذ انطلاقه بتظاهرات عامة بخصوص هذا الامر في تشرين الاول قبل تسلم الكاظمي مهامه. من جانبها تقول الباحثة الاميركية، باربارا ليف، من معهد واشنطن للدراسات ان الحوار ركز على قضايا حيوية مهمة متعلقة بالجانبين الاقتصادي والامني، مشيرة الى ان البلدين وضعوا الجانب الاقتصادي كأولوية في هذا الحوار من اجل دعم العراق وهو يمر بأزمة اقتصادية جراء تدهور اسعار النفط فضلا عن تقشي وباء كورونا واجراءات الحكومة في مواجهته. اما بالنسبة للاميركيان، فان الحوار ساعد في تعزيز شرعية المهام العسكرية الاميركية وفقا لاتفاقية التعاون العسكري المشترك وما جرى من تبادل حوارات دبلوماسية

الحكومة الجديدة عليها ان تبدي رغبة سياسية اقوى تجاه هذا الهدف بخلاف الحكومات السابقة التي كانت غير قادرة على تفعيل مثل هكذا اصلاحات بسبب نظام المحسوبية والمحاصصة.

ومن اجل المضي قدما، فان على الكاظمي ان يستعين بالتأييد الشعبي له والزخم الذي وفره له هذا الحوار لوضع اسس اصلاحات جذرية. الاولوية الاولى ستكون بتنظيم انتخابات موثوقة للعام القادم. وبشكل اوسع فان مواجهة الفساد يجب ان لا تكون مجرد شعار بل تحتاج ان تدرس بشكل جدي ويخطط لها وان تتابع بشكل زمني. هذا يعني اصلاح القطاع المصرفي اولاً، حيث ان العراق ما يزال يعتمد على النقد كليا في اقتصاده. مرتع محلي آخر للفساد هو مزاد العملة، الذي اصبح وسيلة لغسل الاموال ودعم مصالح ايرانية.

■ عن: معهد واشنطن للدراسات



### طيران التحالف يستأنف عملياته

## بتدمير مواقع لداعش في محافظتين



□ بغداد / المدى

نفذ طيران التحالف الدولي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الاميركية، أمس الأحد، ضربات استهدفت تنظيم داعش الإرهابي في محافظتي صلاح الدين وكركوك. وأفادت خلية الإعلام الأمني، في بيان تلقته (المدى) بأن "طيران التحالف الدولي، نفذ ضربات جوية أدت إلى تدمير ٨ أنفاق تستخدم من قبل عناصر عصابات داعش الإرهابي، ضمن قاطع عمليات صلاح الدين".

كما أعلن التحالف الدولي، تدمير ثلاثة معسكرات تابعة لتنظيم داعش، جنوبي محافظة كركوك. وذكر بيان للتحالف تلقت (المدى) نسخة منه، إن طيران التحالف الدولي دمر ثلاثة أماكن تابعة لداعش في وادي الشاي جنوبي محافظة كركوك. وأضاف البيان أن الأماكن يستخدمها تنظيم داعش كمعسكرات للتدريب.

وتأتي هاتان العمليتان بعد توقف دام نحو أكثر من شهر من الدعم الجوي للقضاء على فلول داعش الإرهابي، في المحافظات المحررة شمالي، وغربي البلاد. وأعلن التحالف الدولي، الذي تتزعمه الولايات المتحدة الاميركية، في بيان مقتضب ١٤ أيار الماضي، "تسديد ضربات موجعة لأماكن اختباء عناصر داعش الإرهابي، من قبل طيران القوات الفرنسية، في قرية مزيرير التابعة لقضاء الحويجة، في كركوك".

وبدأت قوات التحالف الدولي تقليص قواها في العراق، بتسليم أول قاعدة عسكرية لها، للجيش العراقي، بعد تقديم الحكومة العراقية شكوى دولية ضد الانتهاكات الاميركية التي تسببت

قائد شرطة ذي قار (٤)؛

## نتبنى سياسة الاحتواء بدلاً من العنف، ونواصل خطتنا لتجسير العلاقة مع المتظاهرين

أعمال العنف التي شهدتها التظاهرات خلقت فجوة بين الشرطة والمجتمع

□ ذي قار / حسين العامل

كشف قائد شرطة محافظة ذي قار العميد حازم الوائلي يوم السبت (20 حزيران 2020) عن تبني القوات الامنية بقيادتها الجديدة مبادرة مجتمعية لتجسير العلاقة بين القوات الامنية والمجتمع وذلك من خلال مد جسور الثقة والتعاون مع المواطنين ولاسيما المتظاهرين منهم، وفيما بين أن المبادر أسفرت حتى الآن عن قيام المتظاهرين بتسليم الملف الأمني الخاص بساحة التظاهرات في الحويبي للقوات الامنية، أكد حرص القوات الامنية على ردم الفجوة الناجمة عن أعمال العنف التي شهدتها التظاهرات المطالبة.

وأوضح قائد شرطة ذي قار في حديث للمدى أن القوات الامنية بقيادتها الجديدة تعمل على تجاوز مرحلة العنف التي شهدتها أحداث التظاهرات المطالبة وهي جادة في تأسيس علاقات سليمة مع المتظاهرين والمجتمع بصورة عامة وذلك من خلال اعتماد الحكمة في معالجة الموقف بدلاً من استخدام العنف، مبيناً أن محافظة ذي قار شهدت ومنذ انطلاق التظاهرات في الأول من تشرين الأول 2019 مواجهات وأعمال عنف بين القوات الامنية والمتظاهرين تسببت بفجوة وحالة من الجفاء بين الطرفين.

وأضاف الوائلي أن مهمتنا في المرحلة الراهنة ردم هذه الفجوة والتأسيس لعلاقة مغايرة مبنية على التعاون لتعزيز الاستقرار وحماية المجتمع والحوار المحرف في احتواء الأزمات والحد من العنف، مؤكداً أن القوات الامنية قادرة على معالجة كل ما يستجد من أحداث وأزمات من دون اللجوء للعنف المفرط الذي تسبب بإفساد العلاقة بين القوات الامنية والمجتمع ولاسيما الشباب المتظاهرين.

وتابع قائد شرطة ذي قار أن القوات الامنية حريصة على تطبيق القانون وفرض هيبة الدولة من خلال تفعيل دورها الميداني واحتواء الموقف والتخلي بروح المسؤولية وضبط النفس وتجنب التصعيد واستخدام العنف المفرط، وأردف أن قيادة الشرطة تدعو وسائل الإعلام والمختلصات المجتمعية وشيوخ العشائر الى تبني حملة دعم لخطة القوات



الامنية الهادفة الى تجسير العلاقة مع المجتمع وتعزيز الأمن وإشاعة السلم الأهلي.

وتابع قائد الشرطة أن القوات الامنية هي من أفراد المجتمع ويجب أن يصب عملها في خدمة المجتمع فالهدف من تطبيق القانون هو حماية أفراد المجتمع من أي خرق أمني أو قانوني يتسبب بإشاعة الفوضى، منوهاً عن القيادة الامنية الجديدة تبنت العديد من المبادرات وتقدمت عدة خطوات لتأسيس منظومة من علاقات التعاون المتمر مع شباب التظاهرات سواء في ساحة الحويبي أو في الأضوية والنوحي.

وعن طبيعة المبادرات المجتمعية التي تبنتها القوات الامنية قال الوائلي إن القوات الامنية في ذي قار تبنت مؤخراً جملة من المبادرات المجتمعية الهادفة لبناء علاقة سليمة بين

نارية إلا أن الدورية لم تلجأ الى الرد السريع، مبيناً أن الدورية تعاملت مع الحادث بمسؤولية عالية أسفرت في نهاية الأمر عن القبض على 15 متهماً ومطلوباً من دون اللجوء الى العنف المفرط الذي كان بإمكان القوات الامنية السائدة استخدامه عند تعرض دورية الشرطة لإطلاق النار.

وأكد قائد الشرطة أن واجب القوات الامنية ليس خلق المزيد من التصعيد وإنما تنفيذ الواجب واحتواء الموقف والسيطرة على العنف المجتمعي بأقل الخسائر، مشيراً الى أن الأشخاص الـ 15 المقبوض عليهم والمتهمين بمهاجمة دورية الشرطة قرر قاضي التحقيق توقيف 7 منهم وفق المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب لتورطهم بالتجاوز ومهاجمة القوات الامنية والبقية وفق المادة 240 من القانون العراقي للاشتباه بتورطهم بالهجوم.

ونوه الوائلي الى أن الجهد الأمني الميداني متواصل على مدار الساعة عبر نشر دوريات وعناصر الشرطة في جميع مناطق المحافظة لتكون قريبة من المواطنين وعلى أهبة الاستعداد لتجديدهم عندما يستجد أي طارئ، مبيناً أن الأونة الأخيرة شهدت تنفيذ العديد من أوامر القبض القضائية الصادرة بحق متهمين بقضايا مختلفة من بينها جرائم قتل وتهريب مخدرات كما ضبطت القوات الامنية العديد من قطع الأسلحة وأخذت توسع من مساحة فرض سلطة القانون عبر ملاحقة العصابات المسلحة واعتقال عدد كبير من أفرادها.

وكان متظاهرو محافظة ذي قار أعلنوا يوم الخميس (11 حزيران 2020) تسليم الملف الأمني الخاص بساحة الحويبي الى قائد الشرطة الجديد العميد حازم الوائلي، وفيما بينوا أن ذلك يأتي لتعزيز التعاون مع القوات الامنية في إحباط المخططات الحزبية الساعية لشن المزيد من الهجمات ضد المتظاهرين، أكدت قيادة شرطة ذي قار موافقتها على تنفيذ أوامر قبض بحق 11 عنصر شرطة منهم بقمع التظاهرات وذلك استجابة لمذكرات قبض قضائية.

وكانت قيادة شرطة ذي قار يوم السبت

أعلنت (11 نيسان 2020) عن تبني عدد من المبادرات المجتمعية لردم الهوة وتجسير العلاقة بين الشرطة والمجتمع، وفيما أكدت اتساع الهوة بعد التظاهرات وتطبيق حظر التجوال، أشارت الى قيام دوريات الشرطة بتخليص مواكب زفات لخمس عرسان من الشباب في ظل حظر التجوال وتوزيع سلال غذائية والقيام بحملات تعفير للوقاية من الكورونا.

وكان ناشطون في تظاهرات ذي قار أعربوا يوم السبت (16 أيار 2020) عن ترحيبهم بتعيين العميد حازم الوائلي قائداً للشرطة ذي قار، وبينوا ان الوائلي يحض بثقة المتظاهرين كونه أعرب مطلع العام الحالي عن تفضيل الاستقالة من منصبه على المشاركة بتنفيذ أوامر قمع التظاهرات السلمية، وهو بذلك على خلاف قائد الشرطة السابق اللواء ناصر الاسدي المتورط بقمع تظاهرات الناصرية وحرق خيام المعتصمين على جسر فهد على طريق المرور السريع خلال الأشهر القليلة المنصرمة.

وشهدت محافظة ذي قار يوم السبت (16 أيار 2020) تغيير وإقالة سادس قائد عسكري منذ اندلاع التظاهرات في الأول من تشرين الأول 2019، إذ أقيل في بادئ الأمر اللواء حسن الزبيدي على خلفية قمع التظاهرات وجرى استبداله بالعميد محمد عبد الوهاب السعيد الذي أقيل لاحقاً واستبدل باللواء محمد القرشي (ابو الوليد) الذي استبدل بدوره باللواء ريسان كاسد الإبراهيمي الذي جرى تغييره لاحقاً واستبداله بالعميد ناصر الأسدي، هذا ناهيك عن تنحية الفريق جميل الشمري الذي كان يشغل منصب رئيس خلية الأزمة وإدارة الملف الأمني في ذي قار على خلفية تورطه وقواته بارتكاب مجزرة جسر الزيتون التي راح ضحيتها 45 شهيداً وأكثر من 100 جريح من المتظاهرين.

ويبلغ إجمالي حصيلة ضحايا التظاهرات في محافظة ذي قار 122 شهيداً من الأول من تشرين الأول 2019 حتى الآن فيما سجلت المؤسسات الصحية أكثر من 2500 إصابة بين صفوف المتظاهرين معظمها ناجمة عن الرصاص الحي والقنابل الدخانية.

### وزارة النقل الشركة العامة لإدارة النقل الخاص القسم : الاملاك والعقارات

العدد: ٤٦١٣  
التاريخ: ٢٠٢٠/٦/١٥  
إعلان رقم (٤٦١٣)  
على حساب ناكل

تعلن الشركة العامة لإدارة النقل الخاص عن اجراء مزايدة علنية لتأجير الخطوط أدناه في محافظة (واسط) في اليوم (الخامس عشر) تبدأ اعتباراً من اليوم التالي لنشر الاعلان وفق قانون بيع وايجار اموال الدولة المرقم (٢١) لسنة ٢٠١٣ المعدل والشروط التي يمكن الحصول عليها من قسم الشركة أعلاه لقاء مبلغ (٥٠٠٠) دينار غير قابلة للرد.

فعلى الراغبين الحضور في الساعة الحادية عشرة في قسم الشركة في محافظة (واسط) على ان يقدم المزايد كتاب يؤيد براءة ذمته من الضريبة معنون إلى (الشركة العامة لإدارة النقل الخاص) وهوية الاحوال المدنية وشهادة الجنسية أو (البطاقة الوطنية الموحدة) وبطاقة السكن (النسخة الاصلية) ويدفع التامينات القانونية البالغة ٢٠٪ مضروباً في عدد سنين العقد بصك مصدق ويتحمل من ترسو عليه المزايدة أجور خدمة بنسبة ٢٪ وكذلك يتحمل الناكل فرق البدلين في عدد سنين العقد وفي حالة مصادفة موعد المزايدة عطلة رسمية تجري المزايدة في اليوم التالي.

ت	اسم العقار	التأمينات	الملاحظات
١	خطوط مرآب الحي الموحد / ٥ خطوط	٢٦,٠٠٠,٠٠٠ مليون دينار	

مدة الايجار سنة واحدة .... يدفع بدل الايجار على شكل ثلاث أقساط متساوية .

كريم هاشم حسين الجابري  
المدير العام  
رئيس مجلس الإدارة

### إعلانات

+ 964 7809144160  
+ 964 7709992499  
+ 964 7708080800  
+ 964 7704448045

Zamwa@zamwa.org, www.zamwa.org



بسم الله الرحمن الرحيم  
دعوة الى السيدات والسادة المساهمين الكرام في مصرف المنصور للاستثمار  
(ش. م. ح. م. ح.)  
م / اجتماع الهيئة العامة السنوي

تعية طيبة  
بمجلسه الانتهاء من اعداد الحسابات الختامية للمصرف للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ والقرير السنوي الرابع عشر عن نشاطه خلال عام ٢٠١٩ وعلا بأحكام المادتين (٨٦) و(٨٧) (ثانياً) من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل، وتقنياً لقرار مجلس ادارة المصرف في اجتماعه المنعقد في ١٢/١٠/٢٠٢٠، يسرنا دعوتكم لحضور اجتماع الهيئة العامة السنوي الذي سيقع في قاعة نادي النفط في ساحة الاندلس ببغداد في الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢٠/٧/١٨ وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني يؤجل الاجتماع الى يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢٠/٧/١٥ في نفس المكان والزمان المعين للظفر في فقرات جدول الاعمال المترجمة لئلا:

- ١- مناقشة تقرير مجلس الادارة عن نشاط المصرف خلال سنة ٢٠١٩ والمصادقة عليه.
- ٢- مناقشة تقرير مرافق الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ والمصادقة عليه.
- ٣- مناقشة البيانات المالية والحسابات الختامية للسنة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ والمصادقة عليها.
- ٤- مناقشة تقرير لجنة مراجعة الحسابات المشكلة بموجب المادة ٢٤ من قانون المصرف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ واتخاذ القرار المناسب بشأنه.
- ٥- اقرار مقسوم الارباح واحتجاز احتياطي التوسعات.
- ٦- تخصيص نسبة ٧١٪ من الارباح للاغراض الاجتماعية.
- ٧- تعيين مرافق الحسابات لعام ٢٠٢٠ وتحديد اجورهما وفق تعليمات مجلس الهيئة.
- ٨- برامة لجنة السادة رئيس المجلس واعضاء مجلس الادارة وتحديد مكافئهم.

نرجو تفصلكم بالحضور مسالة او بكتابة احد المساهمين عنكم بمسكوكه الاتية المتوفرة في المصرف او توكيل الغير بوكالة معسندة من الكفيل العدل، على ان تودع الاتيات والوكالات لدى هيئة الأوراق المالية قبل ثلاثة ايام على الاقل من الموعد المحدد للاجتماع عملاً بأحكام المادة ٩١ المعدلة من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل، مع ابراز تليد المساهمة من مركز الابداع العقاري بالإضافة الى تليد مساهمته في حالة الاتية مع مراعاة ماورد في المادة ٩٤ من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل.

بالتكتم الحصول على نسخة من كراس مواد الاجتماع من الادارة العامة للمصرف.  
يسرنا ان نرحب بكم اجمل ترحيب وشكركم مع فائق التقدير.

مهدي محمد جواد الرحيم  
رئيس مجلس الادارة







